المؤتمر الدولى الثانى للعلوم الإنسانية والاجتماعية*

البحث العلمى فى مواجهة المخاطر العالمية: الواقع والتحديات ورؤى المستقبل

وفاء نعيم**

عقد الاتحاد الدولى للمؤرخين "للتنمية والثقافة والعلوم الاجتماعية" المؤتمر الدولى الثانى للعلوم الإنسانية والاجتماعية تحت عنوان "البحث العلمى فى مواجهة المخاطر العالمية: الواقع والتحديات ورؤى المستقبل" خلال الفترة من ٩-١٠ أكتوبر فى دولة تركيا- مدينة إسطنبول، وذلك بالتعاون مع جامعة سنار بالسودان وجامعة الملك فيصل بتشاد. بلغ عدد الأوراق العلمية المشاركة فى هذا المؤتمر ٣١ ورقة علمية لأكثر من (٣١ باحثًا) من العراق ومصر والجزائر وتونس ولبنان ومولديفيا والإمارات العربية المتحدة والسودان. انتظمت هذه الأوراق العلمية فى ١٠ جلسات علمية على مدار يومين، سواء بالجلسات العلمية الحضورية أو الجلسات العلمية التى تمت عن بُعد، التى عقدت عبر تطبيق زووم (Zoom) للباحثين الذين لم يتمكنوا من الحضور.

فكرة المؤتمر:

يعيش العالم اليوم مجموعة من المخاطر على مستويات متعددة، من حوادث يومية يتعرض لها الأفراد أو مخاطر مرتبطة بالآفات الاجتماعية أو مخاطر تهدد الهوية الثقافية والحضارية، وهى مخاطر تسخر الدول لمواجهتها كل إمكانياتها الأمنية والإعلامية والسياسية والاقتصادية.

وقد أصدر المنتدى الاقتصادى العالمى تقريره السنوى منذ مطلع عام ٢٠٢٣، الذى يسرد فيه المخاطر التى تواجه العالم من الأكثر خطورة إلى الأقل خطورة، وفى مقدمة التقرير نجد الإشارة إلى أن هذا العقد من القرن الحادى والعشرين حمل منذ بداياته جائحة كورونا وما أحدثته على المستويين الاقتصادى والصحى، ثم ما فتىء العالم يعود تدريجيًا إلى حالته ما قبل تلك الجائحة، إلا أنه قد دخل فى حالة جديدة من الاضطراب جراء الأزمة الروسية الأوكرانية،

* المؤتمر الدولى الثانى للعلوم الإنسانية، مدينة إسطنبول- دولة تركيا، ٩-١٠ أكتوبر ٢٠٢٣.

** أستاذ علم الاجتماع، المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية.

وتحديدًا منذ فبراير من عام ٢٠٢٢، فضلًا عن اتساع الحديث عن المتغيرات والمخاطر المناخية.

ومع بدايات هذا العام ومع انحسار الجائحة وظهور تبعات الحرب بشكل واضح، نجد أن العالم قد عاد مرة أخرى إلى إعادة ترتيب قائمة المخاطر التى يتعرض لها، تلك القائمة ليست مختلفة فى أنها جديدة، أى تحتوى على عناصر لم يمر بها العالم من قبل، ولكنها جديدة من حيث شدتها واتساع نطاق تأثيرها وانتشارها، تلك القائمة تشمل بصورة أساسية التضخم وارتفاع تكاليف المعيشة وحروب التجارة وهروب رؤوس الأموال من الاقتصادات الناشئة وانكماشها فى الاقتصادات المستقرة أيضًا، فضلًا عن العديد من الاضطرابات الاجتماعية والعديد من المواجهات الجيوسياسية وصولًا إلى التلويح والتهديد باستخدام السلاح النووى.

يشير التقرير أيضًا إلى أن هذا الكم من المخاطر لم يظهر مجتمعًا وبهذه الصورة فى أى عصر من العصور السابقة ما يجعل مهمة القادة وصناع القرار أصحاب الأعمال فى غاية الصعوبة، خاصة مع تزايد معدلات الديون العالمية وانخفاض معدلات الاستثمار والنمو وتراجع معدلات التنمية البشرية بعد عقود من النمو، زيادة على التغيرات المناخية السلبية وتأثيراتها المتوقعة، على الرغم من المحاولات والجهود المبذولة والمنشودة، ما يجعل هذا العقد يتسم **بصفتين رئيسيتين** هما: **التقلبات العنيفة، وعدم اليقين.**

وإيمانًا بدور البحث العلمى فى مواجهة هذه المخاطر العالمية، سعى الاتحاد الدولى للمؤرخين "للتنمية والثقافة والعلوم الاجتماعية" انطلاقًا من دوره فى تقديم رؤى فكرية وسياسات علمية رصينة، لتقديم الحلول والسياسات، لمواجهة المخاطر العالمية والحد من تداعياتها من أجل مساعدة كل من له الشأن فى اتخاذ السياسات والتدابير من حكومات وهيئات دولية وإقليمية ومؤسسات ومجتمع مدنى وأفراد لمواجهة تلك المخاطر العالمية.

أهداف المؤتمر:

- يجدد المؤتمر فرصة لقاء الباحثين والمفكرين والعلماء من أجل الحوار والتواصل العلمى وتبادل الاهتمامات والخبرات.
- الوصول إلى سياسات ورؤى تفيد المجتمع وصانع القرار فى إيجاد حلول لمواجهة هذه المخاطر والإجابة عن التساؤلات البحثية التى تشغل الباحثين وصناع القرار.

- بيان المخاطر وتداعياتها المختلفة بهدف إيجاد سبل مواجهتها والحد من تأثيراتها.
- الاستفادة من التجارب التاريخية والتجارب العلمية والأفكار والتصورات من أجل رسم مسار صحيح فى التعامل مع الأزمات والتحديات التى يواجهها العالم اليوم.

محاور المؤتمر:

نوقشت جميع الأوراق والبحوث المقدمة للمؤتمر التى تم عرضها فى أربعة محاور أساسية، والتى سوف نعرضها على النحو التالى:

المحور الأول: الجرائم الإلكترونية وانعدام الأمن السيبرانى وتداعياته الاجتماعية والاقتصادية والأمنية

ركزت دراسات هذا المحور على قضية "**الأمن القومى وتأثيرات القوة الإلكترونية**" فقد أصبح من المسلم فى العلاقات الدولية أن مصادر قوة الدولة وأشكالها تتغير، فإلى جانب القوة الصلبة والتى تتمثل بالقدرات العسكرية والاقتصادية تزايد الاهتمام بالأبعاد غير المادية للقوة، ومن ثم برز دور القوة الناعمة التى تعتمد على الجاذبية والإقناع. ومع ثورة المعلومات وتغير أشكال القوة بتغير التكنولوجيا أثر الفضاء الإلكترونى فى الأشكال التقليدية للقوة وطرح مفهومًا وشكلًا جديدًا هو القوة الإلكترونية، وتوظيفها فى القطاعات السياسية والعسكرية والاقتصادية، وقد كان لهذا الشكل الجديد دور فى بلورة مفهوم انتشار القوة وتعدد الفاعلين، سواء فى الدول أو من غير الدول، مما هدد الدور التقليدى للدول وقلل من سيادتها على اقليمها وظهرت أنواع جديدة من الأسلحة لا يتعدى حجمها الكيلو بايتس، إضافة لقلة تكلفتها، وأنها تؤدى إلى خسائر فادحة على مختلف المستويات السياسية والاقتصادية والعسكرية وحتى الاجتماعية، بل حتى على المستوى الفردى فهى لا تعترف بالنوع ولا العمر ولا الإقليم. فقد أدى اتساع علاقة الدول بالفضاء الإلكترونى وما خلفته من حروب سيبرانية إلى جملة من المخاطر والتداعيات على تفاعلات السياسة الدولية، كما أدى تصاعد المخاطر الإلكترونية خاصة، مع قابلية المنشآت الحيوية مدنية وعسكرية فى الدول للهجوم الإلكترونى عليها عبر وسيط وحامل للخدمات أو شل عمل أنظمتها المعلوماتية، الأمر الذى يؤثر فى وظائف تلك المنشآت، وبالتالى فإن التحكم فى تنفيذ هذا الهجوم يعد أداة سيطرة إستراتيجية بالغة الأهمية، سواء فى وقت السلم أو الحرب.

كما اهتمت دراسات هذا المحور بتناول "**دور التشريعات فى مواجهة الجريمة الإلكترونية باختلاف أنماطها**"، ومدى تأثيراتها على الأمن السيبرانى وتداعياتها الاجتماعية والاقتصادية والأمنية، فضلًا عن دور التعاون الدولى والتشريعى فى مكافحة الجريمة الإلكترونية، فقد أصبحت الجريمة الإلكترونية فى المجتمع العربى وغيره من أبرز وأخطر التحديات الأمنية التى تواجه العالم اليوم، وهى تأخذ أشكالًا متعددة، وتتنامى شيئًا فشيئًا، لذا معالجة خطورة هذه الجريمة لا يقتصر على الأنظمة التشريعية، بل بات من الضرورى إضفاء مرونة التعاون الدولى والإقليمى، فى رصد تطوراتها وخطورتها، والوسائل التى تعتمد عليها، وهو ما أدى بالدول قاطبة إلى البحث عن الطرق الفعالة للحد منها ومكافحتها.

المحور الثانى: الصراعات الدولية وتداعياتها المختلفة (الحرب الروسية الأوكرانية والتنافس الأمريكى الصينى نموذجاً)

ركزت دراسات هذا المحور على قضية "**الحرب الروسية– الأوكرانية**" بين الأسباب والانعكاسات، فقد سعت الولايات المتحدة الأمريكية إلى استغلال المكانة الجيواستراتيجية الأوكرانية فى شرق آسيا لمحاصرة روسيا عن طريق توسع حلف شمال الأطلسى، مما دفع روسيا إلى شن حملات عسكرية على الأراضى الأوكرانية، أبرزها ضم شبه جزيرة القرن إلى السيادة الروسية بعد عام ٢٠١٤، وصولًا إلى الاجتياح الروسى للأراضى الأوكرانية تحت عنوان تجريد أوكرانيا من السلاح الغربى المعادى عام ٢٠٠٢، وأسهم ذلك الاجتياح فى توتر العلاقات الروسية– الغربية، الأمر الذى انعكس على أسواق الطاقة العالمية وحركة التبادلات الاقتصادية والمالية الدولية.

وقد أهتمت بعض الدراسات **بتأثير الأزمة الروسية الأوكرانى على الساحة الدولية**، باعتبارها أزمة دولية لها تبعاتها على العالم، بعدما تواترت الأحداث بين مد وجذر، إلى حد دخول روسيا فى أوكرانيا لتضع حدًا للاستفزاز الغربى الذى طالما أرهقها اقترابه من حدودها، ويؤكد تاريخ العلاقات الدولية على أن الحرب من أهم العوامل التى أسهمت فى إحداث التحولات فى ملامح البيئة الدولية، وما يثبت عن ذلك من إعادة توزيع لعناصر القوة وإعادة ترتيب الدول "هيكل وبنية النظام الدولى" وهو الحال بالنسبة للحرب فى أوكرانيا، فهى تنذر

بولادة نظام عالمى جديد، فقد أصبحت أوكرانيا مسرحًا لخلق توازنات عالمية جديدة. إن العالم اليوم يتجه نحو سياسة المحاور، المحور الصينى الروسى فى مواجهة المحور الغربى الذى تقوده الولايات المتحدة الأمريكية وحلف الناتو.

كما تناولت بعض الأوراق **أثر الحرب الروسية الأوكرانية على العلاقات الأمريكية الروسية،** فقد آتى فرض العقوبات الاقتصادية بنتائج عكسية للولايات المتحدة على الصعيد الدولى، وقد يكون بداية النهاية للنظام أحادى القطب وبداية لنظام متعدد الأقطاب، إذ قد تخشى الصين الشعبية من أن فرض العقوبات الاقتصادية قد يشملها على غرار ما حدث لروسيا، إذا ما أقدمت على ضم تايوان، لذا سيسهم هذا الأمر بدوره فى إقامة تحالف صينى روسى لمجابهة الدول الغربية.

أما عن تداعيات هذه الأزمة فى العالم العربى، فقد كانت لهذه الأزمة انعكاسات على القضية الفلسطينية، كما كانت لها آثار مهمة تركت بصماتها فى مجمل تطورات الأوضاع السياسية فى المنطقة العربية، فقد كان للأزمة الأوكرانية تأثير مباشر على العلاقات السياسية والاقتصادية بين أوكرانيا ودول العالم، وخاصة الدول الأوروبية والروسية، إلا أن تأثير تلك الأزمة كان محدودًا على العالم العربى، حيث لم تتأثر الدول العربية بشكل مباشر بالصراع الروسى والأوكرانى، كما تبين من تلك الدراسات أن العلاقات الدبلوماسية بين دول العالم العربى وأوكرانيا تعززت خلال الفترة الماضية، ويمكن أن تستمر هذه العلاقات فى المستقبل، خاصة مع التحولات السياسية التى تشهدها بعض الدول العربية.

كما أولت دراسات أخرى اهتمامًا **بالأزمة السورية وأثرها فى العلاقات الروسية–التركية،** فقد أدى تغير الأوضاع السياسية والاقتصادية فى الساحة السورية وارتباكها إلى تصاعد التدخل الإقليمى والدولى فيها، وكان من أهم القوى التى اهتمت بالوضع السورى كانت تركيا التى سعت إلى التغلغل فى سوريا من أجل ترسيخ مصالحها فيها ومنع استغلال الجماعات التركية الانفصالية تدعيم نفوذها فى سوريا، لاسيما سعيها إلى التمدد على حساب المكونات الأخرى للوصول إلى مياه البحر المتوسط لتسهيل الاتصال بالعالم الخارجى. بالمقابل سعت روسيا الاتحادية إلى ترسيخ وجودها فى سوريا ساعية إلى استعادة نفوذها الدولى بعد استعادة قدرتها التنافسية فى الساحة الدولية، ومن ثم قدم اضطراب الوضع السورى فرصة

سانحة للقوى الإقليمية والدولية فى التأثير فى الداخل السورى لترسيخ مصالحها أو على الأقل تعديل مساره بما يخدم تلك المصالح مستغلة تعدد القوى المتصارعة داخل الساحة السورية واختلاف ارتباطاتها الإقليمية والدولية.

وتأتى قضية **التدخل الإيرانى فى الشأن العراقى وآثاره المستقبلية على المنطقة** ضمن اهتمامات الباحثين، فقد تعرضت منطقة الشرق الأوسط فى العام ٢٠٠٣ إلى تحولات ومتغيرات أثرت على البنية الجيوسياسية للمنطقة، حيث قامت الولايات المتحدة الأمريكية باحتلال العراق، مما ساعد على بروز دور إيران التى كانت الرابح الأكبر من زوال جار قوى مثل العراق كونه يشكل أهمية كبرى فى الإستراتيجية الإيرانية، ويتأكد ذلك من خلال التوجهات والسياسات الإيرانية تجاه العراق حاليًا.

المحور الثالث: مستقبل الأمن القومى والاجتماعى فى سياق المخاطر العالمية

اهتمت دراسات هذا المحور بتناول **المتغيرات الإقليمية فى الشرق الأوسط وتأثيرها على الأمن القومى لمنطقة الخليج بعد عام ٢٠٠٣**، وذلك جراء خروج العراق من معادلة التوازن الإقليمى فى أعقاب سقوط نظام الحكم العراقى عام ٢٠٠٣ ونجاح ثورات الربيع العربى فى عدد من دول النظام الإقليمى العربى، فقد أوضحت تلك الدراسات أن التغيير الذى شهدته منطقة الخليج العربى على أثر الاحتلال الأمريكى، هذا الاحتلال قد غير من ميزان القوى فى النظام الإقليمى، هذا الاحتلال الذى لم يرتب آثارًا على مستوى منطقة الخليج العربى فحسب، بل تعدت آثاره لتشمل منطقة الشرق الأوسط، وأن الأنظمة الحاكمة بدول مجلس التعاون الخليجى قد تعاملت بنجاح مع مطالب قوى التغيير التى رافقت ما يسمى بثورات الربيع العربى من خلال الانفتاح على مجتمعاتها وتقديم خطوات إصلاحية وتوسيع القاعدة الانتخابية والصلاحيات للمؤسسات التشريعية وتقديم تأكيدات بإجراء الانتخابات فى الدول التى لم تحدث بها انتخابات برلمانية أو بلدية.

كما اهتمت دراسات هذا المحور بالقضايا المرتبطة **بالتنظيمات الإرهابية فى الشرق الأوسط: تنظيم داعش نموذجًا**، والذى أسس له قاعدة قوية ومنطلقًا أساسيًا لأفكاره وعملياته الإجرامية فى العراق، وتبنت عدة فصائل مسلحة الفكر التكفيرى، والذى تنوعت أسبابه المؤدية

إلى ظهور العنف والإرهاب والتطرف، وقد تضافرت كلها أو أغلبها فى إنشاء تنظيم الدولة الإسلامية "داعش"، وأن من أهم آثار الإرهاب والتطرف زعزعة المجتمع والسلم الأهلى، الذى يعد من أهم الضرورات الإنسانية لدى البشر، كما تعد الخلافات السياسية أحد عوامل التطرف والإرهاب.

وفى سياق متصل اهتم بعض الباحثين بالمؤتمر بتناول قضايا **الفكر الدينى المتطرف وتأثيراته المستقبلية على البيئة العربية**، حيث يعد التطرف ظاهرة مركبة ومعقدة يتداخل فيها البعد الدينى بالأبعاد السياسية والاقتصادية والاجتماعية والأمنية، وعليه فإن معالجة ظاهرة التطرف يتم بالرجوع إلى جذورها الثقافية والتاريخية من خلال مشروع إصلاح أو تجديد الخطاب الدينى ونقد وتفكيك خطاب التطرف الإسلامى والتفكيك هو المرحلة الأولى فى إعادة صوغ خطاب دينى تعايشى متسامح يحدد الخطوط العامة والخاصة ويضع النقاط، كالجهاد والأمر بالمعروف والنهى عن المنكر على حروف مقتضيات الزمان والمكان لكى تتضح الصورة بشكل أكثر تجليًا على معطيات العصر. وتؤكد هذه المقاربة أيضًا على ضرورة ممارسة ونشر الاتجاه العقلى النقدى فى التعامل مع التراث، لا سيما الموروثات الدينية والتاريخية بنوع القدسية عنها من خلال التمييز بين الظاهرة الدينية السماوية وبين الشروح والتفسير والتأويلات الأرضية التى دارت حولها.

كما تناولت بعض الأوراق "**قضية الغزو الفكرى والثقافى وتأثيره على ثقافة الشعوب**"، حيث تعد الأمة العربية فى المركز الأول فى إستراتيجية الغزو والتسلل والعدوان الثقافى– الأمريكى الصهيونى، وذلك بسبب البترول عند بعض الدول، والموقع الإستراتيجى والدور الموكل للكيان الصهيونى لإدامة التجزئة وتثبيتها، ولمنع نهوض الأمة ووحدة أراضيها من أجل استمرار النهب الاستعمارى وتحويل المنطقة إلى مستعمرة، وما تشهده الأمة العربية اليوم من المساعى والمؤامرات نحو مزيد من هذه التجزئة والتفتيت إلى كيانات جديدة مصطنعة، طائفية وعنصرية.

ومن القضايا الاجتماعية التى تعد من التحديات والأزمات التى تواجه الكثير من الدول "**قضية الهجرة غير الشرعية**" التى تمثل تحديًا خطيرًا يهدد أمن العديد من الدول وسيادتها، وقد تناولت تلك الدراسات العديد من الإشكاليات المتمثلة فى: انعدام الاستقرار السياسى ومدى تأثيره

على ظاهرة الهجرة وبواعث عدم الاستقرار الداخلى سياسيًا واقتصاديًا ودينيًا. وإشكالية غياب الرؤية التنموية والإستراتيجية لدى النظم السياسية وانعكاساتها على الوضع الداخلى بشكل عام وعلى ظاهرة الهجرة بشكل خاص، بالإضافة إلى إشكالية التباين الطائفى والقومى، وتغييب ثقافة المواطنة فى الخطاب السياسى، مما يجعل المواطنين الأقل عددًا "الأقليات" تشعر بالتهميش ومصادرة الحقوق. أما عن الإشكاليات الخارجية والتى تتمثل فى: الإرهاب العابر للحدود، وغياب الأمن والسيطرة على الحدود فى ظل التنافس الدولى على الدول التى تشهد تحولات سياسية وأمنية، وإشكالية عوامل الجذب الفكرى والثقافى والاقتصادى والسياسى والديموغرافى.

المحور الرابع: المخاطر المحتملة فى المنطقة العربية فى ضوء المتغيرات المناخية والصراعات الدولية والأزمات

اهتمت دراسات هذا المحور **بقضيتين: الأولى "الكوارث الطبيعية كالزلازل والأعاصير والسيول"**، التى اجتاحت العديد من الدول فى الآونة الأخيرة مثلما حدث فى تركيا والمغرب وليبيا، والتى نتج عنها العديد من الآثار، سواء على المستوى الإنسانى والاجتماعى والاقتصادى.

أما القضية الثانية: "**التغيرات المناخية" وتداعياتها المختلفة؛ حيث** تمثل تهديدًا مباشرًا للعديد من القطاعات والفئات الاجتماعية بشكل لا يمكن تجاهله. يعتبر تغير المناخ "عاملًا مضاعفًا للخطر"؛ حيث يزيد من حدة الأزمات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والصحية، وتواجه المرأة جميع أشكال التمييز القائم على النوع الاجتماعى، بما فى ذلك العنف، زواج القاصرات، الهجرة القسرية، وغير ذلك من أشكال التمييز. ويعد تمكين المرأة من المشاركة فى صنع القرارات المتعلقة بالمناخ، شرطًا لمواجهة الأزمة، وذلك استنادًا إلى المعطيات التى تؤكد أن التأثيرات والتداعيات السلبية للكوارث الناجمة عن التغيرات المناخية، تكون أشد وطأة على المرأة أكثر من الرجل، سواء على صعيد الأمن الغذائى، أو العنف القائم على النوع الاجتماعى، أو الانخراط فى التعليم، أو المشاركة فى الاقتصاد الأخضر، وحتى تكون هذه الأمور أولوية فى التخطيط الاستراتيجى للتكيف مع التغيرات المناخية.

وخلص المؤتمر إلى مجموعة من التوصيات هى:

- نشر وتحديث المطبوعات والمعايير الخاصة بأمن وتقنية المعلومات.
- إنشاء آليات لتأمين المعلومات، أثناء عمليات الإرسال والاستخدام.
- تعزيز التعاون الاقتصادى والتجارى بين دول العالم العربى وأوكرانيا، وذلك من خلال تبادل الخبرات والتجارب فى مجالات الصناعة والزراعة والطاقة والتكنولوجية.
- دعم الجهود الدبلوماسية لتحقيق السلام فى المنطقة، والتزام دول العالم العربى بدعم القضية الفلسطينية وإيجاد حلول سلمية للصراع.
- تعزيز التبادل الثقافى والتعاون الأكاديمى بين دول العالم العربى وأوكرانيا، وتنظيم برامج تبادل الطلاب والباحثين والخبراء.
- العمل على تحقيق المصالحة الوطنية بين أبناء الشعب ونبذ الخلافات العرقية أو الطائفية.
- مراقبة شبكات التواصل الاجتماعى وخصوصًا فيسبوك ويوتيوب وتويتر كونها تشكل أكثر مصادر لنشر فكر التنظيم والوسيلة الأكبر للتجنيد.
- إعادة النظر بالمناهج التربوية والتعليمية وبناء جيل جديد يتبنى ثقافة الحوار والتعايش السمى ونبذ الطائفية والكراهية من خلال عملية تبدأ من رياض الأطفال ومرورًا بالدراسة وانتهاءً بالجامعة.
- أهمية تحقيق المصالحة الوطنية ورفض قيام الأحزاب على أسس طائفية أو عرقية وإعادة النظر فى برامج وخطابات وسلوكيات الأحزاب والقوى السياسية وبما يسمح فى ترسيخ الهوية والاندماج الوطنى.
- من الضرورى وضع أطر حاكمة لاستخدامات القوة الإلكترونية وتقنينها بما يعمل على تحقيق الأمن الشخصى للمواطن والأمن الدولى لمختلف الدول.
- التعاون الإقليمى والدولى لمعالجة ظاهرة الهجرة غير الشرعية، وعقد المؤتمرات والاتفاقيات والمعاهدات بين دول الجوار للتكامل الاقتصادى، والتعاون السياسى والعسكرى، وضبط الحدود وكل ما يمكنه أن يخفف من حدة المشكلات التى تؤدى إلى تعزيز مشكلة الهجرة.
- ترسيخ روح المواطنة، وتذويب الفوارق الدينية والطائفية والقومية، والتعامل على أساس الانتماء الوطنى، وتعزيز الهوية الوطنية.

- تعزيز المشاركة والقيادة الفعالة للنساء والفتيات فى تطوير سياسات الحد من مخاطر البيئة والكوارث لضمان الاستجابة الفعالة.
- سن القوانين والتشريعات التى تدعم مشاركة المرأة بشكل فاعل فى مواجهة قضايا التغير المناخى.
- ضرورة تبنى الحكومات لسياسات تهدف إلى تضييق الفجوة بين الجنسين فى مواجهة التغيرات المناخية.
- دعم مراكز البيئة والأرصاد الجوى بأحدث المعدات والأجهزة التى تسهم فى التنبؤ بالكوارث الطبيعية والإعلان عنها لتفادى أضرارها، وإنشاء منظومات لتسجيل هذه الكوارث ودراستها واحتساب الدورة الزمنية لحدوثها.